خبراء ماليون: نمو كبير في قطاع الصناديق الاستثمارية في الخليج

توقعوا أن تصبح مركزاً عالمياً لإدارة الأصول بحلول العقد المقبل

يتوقع خبراء أن تصبح المنطقة مركزا عالميا لإدارة الاصول بحلول العقد المقبل، نظرا إلى حجم الثروات الكبيرة بالمنطقة، وأن يشهد قطاع الصناديق السيادية نموا كبيرا.

توقعت مجموعة من كبار المسؤولين في مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية وخبراء عالميين في الخدمات المصرفية الاستثمارية أن يشهد قطاع الصناديق الاستثمارية في المنطقة نموا كبيرا في السنوات القليلة المقبلة.

جاء ذلك في ندوة نظمها مركز دبي المالي العالمي اليوم بشأن الفرص الجديدة المتاحة أمام قطاع الصناديق الاستثمارية في المنطقة.

وقال الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي ناصر الشعالي في كلمة افتتح بها الندوة، التي ناقشت التطورات في البنية التنظيمية وسوق الصناديق في المنطقة، إن ادارة الاصول والصناديق تعد قطاعا ناشئا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، متوقعا ان تصبح المنطقة مركزا عالميا لادارة الاصول بحلول العقد المقبل نظرا الى حجم الثروات الكبيرة بالمنطقة.

وأضاف الشعالي أن من المؤشرات الواضحة على ذلك الاقبال الكبير من المستثمرين الذين أصبحوا أكثر خبرة ودراية بالسوق واكثر قدرة على ادارة الصناديق، لاسيما المتوافقة منها مع احكام الشريعة الاسلامية، ولفت الى دور دبي في دعم نمو القطاع على مستوى المنطقة في الوقت الذي يتنامى فيه اهتمام العالم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مبينا ان دبي «بدأت فعليا في تجسيد طموحها بأن تكون مقرا رئيسا للتجارة العالمية».

إعادة الاستثمار

واوضح ان قطاع الصناديق «يكتسب أهمية متزايدة عند الأخذ بالاعتبار أن قسما مهما من الثروة الاقليمية يعاد استثماره في منطقة الشرق الأوسط»، موضحا أن مركز دبي المالي العالمي نجح خلال أربع سنوات فقط في استقطاب أهم وأبرز الأسماء المرموقة في القطاع المصرفي العالمي.

من جهته، قدم رئيس قسم الشؤون الاقتصادية في مركز دبي المالي العالمي الدكتور ناصر السعيدي في الندوة عرضا استعرض من خلاله التطورات الجديدة التي فتحت آفاقا واسعة لمزودي خدمات ادارة الصناديق في منطقة دول مجلس التعاون.

وتوقع السعيدي ان تصبح منطقة الشرق الاوسط الاسرع نموا بالنسبة الى حجم أصول الثروات الفردية الطائلة، وذلك لعدم انتشار صناديق الاستثمار المشتركة على نطاق واسع في دول مجلس التعاون، لافتا الى ان هذا القطاع يزخر بفرص النمو الكبيرة. واشار الى ان التطور في الهيكلية والسياسات بما في ذلك ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتنويع الاقتصادي وسياسة الانفتاح والاتحاد النقدي الخليجي المعتزم تنفيذه بحلول عام 2010 «تعد جميعها عوامل تسهم بشكل كبير في تعزيز نمو قطاع الصناديق».

تنويع الاستثمارات

وأوضح أنه نظرا إلى التقلبات التي تشهدها أسواق الأسهم كما في التراجع الحاصل حاليا فإن صناديق الاستثمار المشتركة قادرة على لعب دور فاعل في تنويع الاستثمارات خاصة بالنسبة الى صغار المستثمرين. وعن أهمية مركز دبي المالي العالمي بصفته منصة لتوزيع الصناديق في المنطقة بين الدكتور السعيدي ان ما يزيد على 1400 صندوق محلي وأجنبي تم تسويقها وبيعها في المركز خلال الربع الأول من العام الجاري.

ونبه الى اهمية دعم نمو قطاع الصناديق في المنطقة وفي مركز دبي المالي العالمي، وصولا الى ان يتم تأسيس الصناديق وادارتها محليا بدلا من تسويق الصناديق الأجنبية لأصحاب الثروات الفردية الطائلة في المنطقة، وحث السعيدي الصناديق المشتركة على الاستثمار في السندات والصكوك والأسهم في المنطقة بما يضمن تحقيق عوائد مجزية للمستثمرين.

وقدم المدير التنفيذي للرقابة في سلطة دبي للخدمات المالية مايكل زامورسكي ومدير ادارة الرقابة في سلطة دبي للخدمات المالية سيمون جراي عرضا مشتركا حول أحدث التطورات في البيئة التنظيمية التي أتاحت فتح قنوات جديدة لشركات ادارة الاستثمارات والصناديق.

(كونا)

الصناديق السيادية لاتزال ترى قيمة في البنوك

قال مسؤول إقليمي بأحد أكبر منظمات ادارة أموال المؤسسات في العالم إن صناديق الثروة السيادية ستضخ على الأرجح مزيدا من المال في الشركات المالية العطشى إلى رأس المال إذا رأت في ذلك قيمة طويلة الأجل.

ويتوقع هون تشونج المدير الإقليمي لمجموعة المؤسسات الرسمية في آسيا لدى ستيت ستريت جلوبال أدفايزرز أن تتبنى الصناديق بدرجة متزايدة سياسات استثمار خاملة، نظرا الى الحاجة إلى تحويل مبالغ كبيرة من المال من دون تعطيل الأسواق.

وشهد مستثمرون تساندهم دول مثل تيماسيك السنغافورية ومؤسسة الاستثمار الصينية قيمة حصصهم في مؤسسات مالية غربية تتآكل على مدى العام المنصرم مع استمرار أزمة الثقة بين شركات الاقراض في تخريب الميزانيات العمومية واثارة عدم الاستقرار في القطاع.

ورغم هذا يعتقد تشونج أن الصناديق السيادية ستواصل على الأرجح مباشرة استثمارات انتقائية جدا في القطاع، وهو ما سيمد حبل إنقاذ لبنوك الاستثمار المتعثرة.

وأشار إلى أن استثمارات الصناديق في البنوك «غرضها ليس مساندة دافع الضرائب الأميركي أو الاقتصاد الأميركي أو ضمان أسواق عالمية مستقرة. إذا كانت بقيامها بذلك تحقق فائدة جانبية فهذا شيء عظيم، لكن وظيفتها الأساسية هي إفادة حملة الأسهم».

(رويترز)

مصنع سعودي يخفض أسعار الحديد 200 ريال للطن

هبطت 30% منذ حظر تصدير الخردة لتستقر عند 1700 ريال

أعلن أحد مصانع الحديد السعودية خفض أسعار منتجاته لجميع المقاسات بقيمة 200 ريال (53 دولاراً أميركياً) للطن الواحد اعتباراً من يوم الاثنين المقبل الموافق الأول من سبتمبر.

وقال موزعون معتمدون في المنطقة الشرقية، إن المصنع المذكور أرسل خطابات رسمية تتضمن التسعيرة الجديدة المزمع البدء في تطبيقها، مشيرين إلى أن الخطاب عزا خفض الأسعار إلى المتغيرات الإيجابية التي طرأت أخيرا على مداخيل صناعة الصلب والحديد العالمية، التي بدورها انعكست بالإيجاب على أسعار منتجات المصانع في السعودية من حديد التسليح.

وأوضح أن «الخطاب حدد الهامش الربحي للتاجر بنحو 185 ريالاً للطن الواحد كحد أقصى، بالإضافة إلى مطالبة التجار بضرورة التعاون الجاد لتقليل هامش الربح قدر المستطاع تسهيلاً على المستهلك النهائي».

وتعهد المصنع في خطابه الرسمي بتزويد وزارة التجارة والصناعة بتقرير يومي يتضمن قائمة الأسعار سواء تسليم المصنع أو الواصل إلى التاجر في كل منطقة وكذلك أسعار البيع للمستهلك النهائي.

وبحسب التسعيرة الجديدة المراد تطبيقها يوم الاثنين المقبل، فإن سعر صنف 16 - 32 ميليمتراً سيكون 4600 ريال، مقابل 4800 ريال و14 ملم 4610 ريالات، مقابل 4810 ريالات و12 ملم 4630 ريالا مقابل 4830 ريالاً سابقاً، بينما يضاف 100 ريال للشحنات المتجهة إلى المنطقة الغربية و50 ريالا للشحنات المتجهة إلى المنطقة الوسطى والمنطقة الشرقية.

وأوضحوا أن التسعيرة الجديدة المزمع تطبيقها منذ يوم الاثنين ستشكل انعطافة كبيرة في الأسواق المحلية، خصوصا أنها تعتبر الأقل بالمقارنة مع الأسعار في المصانع المنافسة، إذ تبلغ أسعار المصانع الأخرى 4920 ريالا للطن في صنف 16 - 32 ملم في المنطقة الوسطى و4930 ريالا للطن للصنف 14 ملم و4950 ريالا للطن للصنف 12ملم.

وذكرت مصادر قريبة من صناعة الحديد، أن الأسعار بدأت في الانخفاض بشكل تدريجي بعد قرار حظر تصدير الخردة، بحيث فقدت الأسعار نحو 30% تقريبا، لتستقر عند مستوى 1700 ريال للطن مقابل 2100 ريال سابقا.

(يو بي آي)

قطر توقّع عقداً لإقامة سكة حديدية بقيمة مليار دولار

أعلنت شركة «ديار» العامة في قطر توقيع عقد مع شركة «دويتشه بان» الألمانية لإقامة شبكة سكك حديد في قطر.

وقالت الشركة المكلفة مشاريع مهمة للبنى تحتية والتطوير العقاري في قطر في بيان ان قيمة العقد تبلغ مليار دولار، غير انها لم توضح طبيعة الشبكة المزمع انشاؤها ولا آجال تنفيذ المشروع.

وبحسب الصحافة المختصة فإن قطر خصصت ثلاثة مليارات دولار لاقامة شبكة سكك حديدية بطول 85 كلم لربط ابرز المواقع العقارية التي يجري تطويرها حاليا.

وتبلغ مساحة قطر 11500 كلم مربع.

وقطر عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وتنتج نحو 700 ألف برميل من النفط يوميا، بيد ان ثروتها الرئيسية تتمثل في الغاز.

ويقدر احتياطيها من الغاز بـ25 الف مليار متر مكعب مما يجعلها تحتل المرتبة الثالثة عالميا في هذا المجال بعد روسيا وايران.

(أ ف ب)

287 مليون دولار أرباح «موانئ دبي» في النصف الأول

ذكرت شركة موانئ دبي العالمية امس أن وتيرة العمل تتسارع في النصف الثاني من عام 2008، رغم تباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك بعد نمو الأرباح في النصف الأول الى أكثر من مثليها.

لكن الشركة التي تأخذ من دبي مقرا لها قالت إن صناعة الشحن البحري أفادت بمؤشرات أولية على ضعف النمو في بعض الاسواق.

وقالت الشركة في موقعها على الانترنت إنه منذ بدء النصف الثاني من العام واصل نشاط الشركة تحقيق أداء يتجاوز اداء السوق، مقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي.

وذكرت موانئ دبي العالمية أن أرباح النصف الاول من العمليات المستمرة بعد خصم الضرائب زادت الى 287 مليون دولار بارتفاع 122 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي.

وقد ذكرت الشركة الشهر الماضي أنها تتوقع تحقيق النتائج المرجوة لعام 2008، نظرا الى أن النشاط في الأسواق الناشئة يخفف من تأثير تباطؤ الاقتصاد العالمي.

وموانئ دبي العالمية هي رابع أكبر شركة في العالم لتشغيل موانئ الحاويات. وهبط سهم الشركة 34 في المئة منذ بداية العام.

وقالت الشركة إنه في النصف الأول من عام 2008 حققت أرباحا بعد خصم الضرائب من العمليات المستمرة قدرها 287 مليون دولار، مقارنة مع 129 مليون دولار قبل عام، بينما نمت ايرادات التشغيل بنسبة 32 في المئة الى 1.598 مليار دولار مقارنة مع 1.209 مليار دولار.

(رويترز)

السعودية قد تواجه ضغوطاً في «أوبك» لتقليص إنتاجها

لتقليل إمدادات المعروض للحيلولة دون مزيد من التراجع لأسعار الخام

ساعد زيادة إنتاج السعودية وهبوط الطلب على تراجع أسعار الخام إلى نحو 117 دولارا للبرميل من المستوى القياسي 147,27 دولارا في يوليو الماضي، ودفع هذا الهبوط إيران وفنزويلا إلى اقتراح خفض امدادات المعروض.

قد تتعرض السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، لضغوط من داخل صفوف منظمة أوبك لتقليل إمدادات المعروض للحيلولة دون مزيد من التراجع لأسعار الخام حينما تجتمع المنظمة في التاسع من سبتمبر.

ومن غير المحتمل ان تغير «اوبك» سقف انتاجها الرسمي في الاجتماع في فيينا فهي تضخ نحو مليون برميل يوميا زيادة على المستهدف، ويرجع ذلك الى حد كبير الى زيادة انتاج السعودية.

وقد ساعد زيادة انتاج السعودية وهبوط الطلب من جراء تباطؤ الاقتصادات في الغرب على تراجع اسعار الخام إلى نحو 117 دولارا للبرميل من المستوى القياسي 147,27 دولارا في يوليو. ودفع هذا الهبوط صقور التسعير في «اوبك» ايران وفنزويلا الى اقتراح خفض امدادات المعروض.

وقالت جوليان لي المحللة في مركز دراسات الطاقة العالمية ومقره لندن «اعتقد انه ستكون هناك ضغوط على السعودية لتكبح بعضا من زياداتها التي أجرتها من جانب واحد في الآونة الأخيرة»، واضافت «الأمر كله رهن بمستوى الأسعار الذي تريده السعودية».

خفض الإنتاج

ولم تقل السعودية- وهي المنتج الوحيد الذي يملك فائضا يعتد به من الطاقة الانتاجية- علانية ما ينبغي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) أن تفعله في الاجتماع وهو الأول منذ مارس.

ومن المحتمل أن تحجم المنظمة، التي تضخ برميلين من كل خمسة براميل من النفط في العالم، عن خفض سقف انتاجها الرسمي لأن الطلب على الوقود يشتد في الربع الرابع للعام بسبب الشتاء، ومثل هذا الإجراء سيغضب الدول المستهلكة.

وقالت كاترين هنتر محللة شؤون الطاقة في مؤسسة جلوبال انسايت في لندن «سيكون صعبا من الناحية السياسية على اوبك ان تنفذ أي خطوة رسمية»، واستدركت «لكن هذا لا يعني استبعاد ان يقلصوا المعروض الفعلي». ولمعالجة ما تسميه اسعارا مرتفعة بدرجة غير مقبولة استضافت السعودية اجتماعا للمنتجين والمستهلكين في يونيو، وفي يوليو رفعت انتاجها الى 9,7 ملايين برميل يوميا من حصتها غير الرسمية في «اوبك» (8,94 ملايين).

وكان هبوط الأسعار من ذروتها فوق 147 دولارا للبرميل، التي بلغتها الشهر الماضي، الى نحو 115 دولارا مبعث ارتياح للمستهلكين والشركات التي تدفع نفقات مرتفعة للوقود. وحتى بعد الهبوط مازال سعر النفط مرتفعا ارتفاعا شديدا من 20 دولارا في عام 2002.

تعزيز أسعار النفط

وغالبا ما تعبر ايران وفنزويلا الخصمان السياسيان للولايات المتحدة، اللذان يحتاجان الى اسعار النفط المرتفعة لتمويل برامجهما المحلية للانفاق، عن تأييدهما للاجراءات التي قد تعزز اسعار النفط.

وقالت لي من مركز دراسات الطاقة العالمية «لا عجب ان هذه المقترحات تأتي من فنزويلا وايران»، واضافت «انها بلاد تشتد حاجتها الى عائدات النفط، وانا اعتقد انهم تعودوا على العائدات التي يجنونها من 145 دولارا للبرميل».

وعلى النقيض من ذلك فان اعضاء «اوبك» من منطقة الخليج وعلى رأسهم السعودية والكويت اللتان تربطهما روابط وثيقة بواشنطن يميلون الى اتخاذ موقف لين من الأسعار.

وحذت الكويت حذو السعودية بزيادة انتاجها النفطي في يوليو لكن الكويت قلصت منذ ذلك الحين امدادات المعروض، حسبما قال الرئيس التنفيذي لشركة النفط الكويتية الحكومية يوم الاثنين.

ومازال انتاج «اوبك» يزيد كثيرا على سقفها المستهدف وفق ما تظهره تقديرات الصناعة، الأمر الذي يترك كثيرا من الفائض الذي يمكن إزالته بهدوء اذا هبطت الاسعار او الطلب هبوطا حادا.

وقالت مؤسسة بترولوجستكس الاستشارية، التي تتابع امدادات المعروض من النفط، انه في أغسطس كانت «اوبك» تضخ نحو مليون ب-ي زيادة على السقف المستهدف وهو 29,67 مليون ب-ي. ويشمل السقف المستهدف 12 من اعضاء «اوبك» اي الجميع ما عدا العراق.

وحرصت السعودية و«اوبك» على تفادي الاعلان عن سعر يدافعون عنه، لكن هناك بعض المؤشرات على ان النفط لم يقترب بعد من المستوى الذي يمكن ان يثير قلق «اوبك».

هبوط الأسعار

وقال مصدر في «اوبك» رفض الكشف عن هويته بسبب حساسية المسألة لـ«رويترز» في وقت سابق من هذا الشهر إن المنظمة لن تتحرك على الأرجح لمواجهة هبوط الاسعار حتى تنزل دون 80 دولارا.

ونقل عن الملك عبدالله عاهل السعودية في يوليو قوله إنه يريد ان تتراجع الاسعار، لكنه لم يذكر ما المستوى المرغوب فيه. وقال: إن المملكة «غير راضية بالفعل» عن السعر المتزايد حينما كان نحو مئة دولار.

واذا تركت «اوبك» المستويات المستهدفة للانتاج بلا تغيير في اجتماع التاسع من سبتمبر مثلما فعلت في اجتماعات في وقت سابق من هذا العام فإنها ستفسح المجال لتعديلات هادئة في المعروض لمواجهة التغيرات في الطلب او الاسعار.

ويتساءل بعض المحللين هل هناك بعد حاجة الى اي تخفيضات للانتاج بالنظر الى المعروض الأقل من المتوقع من منتجين خارج اوبك والطلب النشيط نسبيا من مناطق مثل آسيا.

وقال هاري تشيلينجوريان من «بي.ان.بي باريبا»: «الزيادة التي طرأت في الآونة الأخيرة على انتاج السعودية لم تلق قبولا من بعض الأعضاء الأكثر تشددا في اوبك، مع انها في الواقع عوضت عن انخفاضات في امدادات المعروض من دول منتجة خارج اوبك في النصف الأول من عام 2008»، واضاف «على كل حال فإن اوبك قد ينتهي بها الأمر الى الإبقاء على الوضع القائم».

(رويترز)

برنامج حصادي: السحب الأسبوعي الوحيد في الكويت

أجرى بنك الكويت والشرق الأوسط سحبه الأسبوعي الثالث عشر بتاريخ 2008/8/20 وقد فاز كل من:

عبدالله طاهر الحسين، ناصر عادل إبراهيم خريبط، فراس قاسم محمدية، حضرت جمال مظفر خان، كاتيبارامبل فيلكوتي مانوهاران، خاطر حسن الخاطر، مساعد محمد المنيّس، لولوة محمد الدخيل، أسامة مهدي مكي عيد مهدي، مسيب عباس حسين فرهادي، أحمد علي محسن الحنان لحساب زهرة، علي عقيل محمد.

ينفرد برنامج حصادي بسحوباته الأسبوعية بالإضافة إلى إتاحة أكثر من خيار للسحوبات لإعطاء فرص الفوز لأكبر عدد من العملاء، وتصل قيمة الجوائز الإجمالية لعرض حصادي والمقدمة خلال فترة الحملة إلى 7 ملايين دينار كويتي حيث يعد هذا البرنامج من أكبر عروض الادخار المطروحة لبرامج السحب في الكويت، يتيح البرنامج للعملاء فرص الفوز في السحوبات الأسبوعية والتي ينفرد بها الأوسط على مستوى البنوك المحلية بعدد 12 فائزا أسبوعيا بقيمة 2000 د. ك نقدا لكل فائز ويجري السحب عليها أسبوعيا. بالإضافة إلى فرص الفوز بجوائز شهرية وهي «راتب مدى الحياة» بقيمة 1000 د. ك شهريا، هذا إلى جانب جوائز ربع سنوية وهي «راتب كبير مدى الحياة» بقيمة 2000 د. ك شهريا.

يخول برنامج حصادي العميل تلقائيا لدخول السحوبات عن طريق ايداع مبلغ 50 دينارا كويتيا

ناصر خريبط يتسلم الجائزة من توفيق كبوش المدير الاقليمي في الأوسط.

بحد أدنى في حساب حصادي، وكلما ضاعف ايداعاته تضاعفت معها فرص الفوز، ويتميز هذا العرض أيضا بعدم التزام العميل بتحويل راتبه للبنك للدخول في هذه السحوبات.